

## المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ٢٠١١

بريط موازنة الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣ :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعده له :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ٥٩٦٧٥٥٠٠ جنيه (فقط وقىدره خمسة وستة وتسعون مليوناً وبعمانة وخمسة وخمسون ألف جنيه).

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ٣٧٢١٩٥٠٠ جنيه (فقط وقىدره ثلاثة وأثنان وسبعون مليوناً ومائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ١١٤١٥٠٠ جنيه.

- باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٢٥٨٠٤٥٠٠ جنيه.

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ٤٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقىدره أربعين مليوناً وستة وثلاثون مليون جنيه).

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ٦٣٨٠٥٠٠ جنيه (فقط وقىدره ثلاثة وستون مليوناً وثمانمائة وخمسة آلاف جنيه) كله فاض حكمة.

(2005-02-11)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ يبلغ ٧٥٥...٤٠٠ جنيه (نحو وقىدرة مائة وسبعين مليوناً وسبعيناً وخمسة وخمسين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استثمارات استثمارية تبلغ - ٣٥٠ . . . جنية .
  - تمويلات رأسمالية تبلغ - ١٢٥٧٥٥ . . . جنية .

(النحوة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية لسنة المالية ١٢/١١، يبلغ ١٦.٧٥٠ . . . جنيه (فقط وقدره مائة وستون مليون) وسبعين وخمسة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأس المالية متعددة بمبلغ ١٣٥٧٥٥ . . . جنية .
  - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٥ . . . . . جنية كلها قروض محلية من بنك الاستثمار القومي .

卷之三

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائهما .

(2010-2011)

تشريع الهيئة ببراءة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

卷之三

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا موافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض عزير المالية.

(النهاية) (النهاية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من يومه بوليو ٢٠١١

محل بالقاهرة في ٤٣٢ رشيد سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٦ يونيو سنة ٢٠١١ م) .

المشرب / هشام علوي

وتنسق التحليل الأعمالي للبيانات المنسوبة

موزانة المدينة العاشرة لشئون المصالحة ٢٠١٢/٢٠١١ لسنة المالية